مفهوم الحرية الأكاديمية ومظاهر ممارستها من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي

د.رمضان سعد كريم الترهوني

كلية الآداب – جامعة بنغازي

د. إبتسام علي حمزة العبار

كلية الآداب – جامعة بنغازي

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفاهيم الحرية الأكاديمية الأكثر شيوعاً لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي، وتحديد مستوى الحقوق الأكاديمية والالتزام بالواجبات المهنية، ودلالة العلاقة بين هذين المتغيرين من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس الليبيين الذين يعملون في الكليات الواقعة في حرم جامعة بنغازي، والبالغ عددهم (1427) عضو هيأة تدريس ليبي خلال العام الجامعي 2013–2014 اختيرت منهم عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (215) عضو هيأة تدريس استجاب منهم لأداة الدارسة (198) عضو هيأة تدريس، ويشكل هذا العدد حوالي (0.14) من مجتمع الدراسة.

ولجمع بيانات الدراسة طُورت أداة لقياس الحرية الأكاديمية بالإفادة من الأدب النظري والدراسات السابقة، تكونت من (49) فقرة، خضعت لاختبار الصدق الظاهري، كما تم التأكد من ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي بلغ (0.76) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 =α.

ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحساسية، والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي، ومعامل ارتباط بيرسون. وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع مفاهيم الحرية الأكاديمية الواردة في أداة القياس حظيت بموافقة وقبول أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي، كما تبين ارتفاع مستوى ممارستهم لحقوقهم الأكاديمية في مجالات البحث العلمي، وحرية التعبير، والحرية في التدريس الجامعي، والمشاركة في صناعة القرار الأكاديمي.

فضلاً عن ذلك أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى ممارسة أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي لواجباتهم المهنية، ووجدت علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تمتع أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي بحقوقهم الأكاديمية وبين التزامهم بأدوارهم وواجباتهم المهنية .

The study was aimed to understand the concepts that of the most common academic freedom that the teaching staff members have at the University of Benghazi have.

The study group was formed by all teaching staff members that work in different colleges on the campus of the university of Benghazi, of a total of 1427 of the teaching staff members during the academic years 2013-2014 a random number of them were selected for this study (215), only (198) of them responded to this study, which amounts to (0.14) of the total count of teaching staff members at the University of Benghazi.

The collect the study data a measurement tool was used to measure academic freedom with the assistance of our literature theory and former studies that consisted of 49 paragraphs that underwent a test of truth transparency and was proven using Kronbach's alpha constant that read (0.76) that relates to a statistical value that of significance level of α=0.05

To analyze the study data, some statistical methods were applied, arithmetic mean, standard deviation, t.test & Pearson's correlation coefficient.

The study results revealed that all the academic freedom understandings featured in the measuring tool applied was a success to meet the approval and acceptance of the teaching staff members as well showed an increase of participation level of their academic rights in the field of scientific research and the freedom of speech and freedom of teaching and their participation in decision-making.

The test also revealed an increase of the level of participation between the teaching staff members toward their obligation duties.

A statistical association relation was found between the joy of the teaching staff members and the understanding of their academic rights and with their commitment with their profession duty rolls.

مفهوم الحرية الأكاديمية وحدودها

تعد حرية العقل والتفكير من المسائل ذات التاريخ الطويل فى التراث الإنساني ، وربما ترجع إلى حضارة أثينا ونضال سقراط (469–399 ق.م) ودفاعه عن أفكاره ومعتقداته، إذ أراد بذلك كما يرى عبد الدائم (1978) أن يصلح ما أفسده السوفسطائيون ،وأن يعيد للعقول ثقتها بالحقيقة والمعرفة وإيمانها بالخير والحق والعدل والفضيلة.

أما الحرية الأكاديمية والمتصلة بالحرية الفكرية لأعضاء المجتمع الأكاديمي فقد تطورت مفاهيمها خلال القرنين الثاني والثالث عشر، ونضجت خلال القرنين السادس والسابع عشر وشكلت بذلك أساس اتخاذ إجراءات رفع الظلم عن الأساتذة ،وعملت على تحريرهم من القيود ، ومن كبح أفكارهم داخل الجامعات وخارجها ، حيث أخذت هذه المفاهيم في الانتشار وخاصة بعد تأسيس جامعة ليدن Leiden Universityفي هولندا عام (1575)لتحدث بذلك أثراً ملحوظاً في ظهور الأعمال المبتكرة ،وليشمل مفهوم الحرية الأكاديمية حماية المؤسسات الجامعية من التأثيرات الخارجية السياسية وغير السياسية (القرني:2009). بينما يؤكد أحمد (2007) على ظهور المحاولات التنظيرية الأولى لمفهوم الحرية الأكاديمية في القرن التاسع عشر عندما وضع فيلهيلم فون همبولدت Wilelm Von liumboldt وثيقته عن التنظيم الداخلي والخارجي لمؤسسات التعليم العالي في برلين ،حيث أشار إلى حرية الأستاذ في التدريس وحرية الطلبة في التعليم ، وبعد مضي قرن عن هذه المحاولة ومع بداية القرن العشرين وضع الأستاذ الألماني فريدريش بولسين (1902),FredresischBulssien كتابه عن الجامعات الألمانية والدراسة الجامعية والذي حدد بموجبه مفهوم الحرية الأكاديمية في حرية عضو هيأة التدريس في التدريس والبحث والمناقشة داخل الغرف الدراسية دون تدخل إداري أو رقابة مؤسسية من قبل الدولة أو أفراد المجتمع تعيق البحث الأمين عن الحقيقة .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد دخل مفهوم الحرية الأكاديمية ضمن المفهوم الألماني دائرة الجدل منذ القرن التاسع عشر ،وذلك فيما يتصل بالحرية المدنية وأثرها على العمل الجامعي ، وحق الجامعة في وضع القوانين التي تحد من حرية عضو هيأة التدريس ،وعمليات الاستغناء أو إلغاء الترقية أو التأنيب للآراء المعبر عنها (طناش :1995).ومع تزايد نفوذ أرباب العمل نتيجة لنمو الهبات الممنوحة للجامعات الأمريكية ،والاستثمار في مؤسسات التعليم العالي اكتسب الممولون حق التدخل في أهداف المؤسسات ووضع سياساتها ،وترتب على ذلك ظهور حالات الانتهاك للحرية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية،فانتظم عدد كبير من الأكاديميين للدفاع عن حقوقهم وتكوين رابطة تدافع عن مصالحهم سميت الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات American Association Of University Professors ورئيسها جونديويJohn Deweyحيث أصدرت بيانها التأسيسي بعنوان "الإعلان العام للمبادئ" وذلك في (31) ديسمبر (1915) تضمن مبادئ الحرية الأكاديمية التي ظلت حاضرة ومؤثرة في الجامعات طوال القرن العشرين، ومع بداية حقبة الستينات من القرن الماضي قدم ستيل(1962) ,Steelمفهوماً موسعاً للحرية الأكاديمية شمل حماية الأستاذ من المضايقات وحريته في متابعة نتائج أبحاثه،وتدريس ما يراه مناسباً، والتعبير عن جميع الموضوعات ذات الصلة بتخصصه الأكاديمي ، وحريته في التعبير عن القضايا العامة بوصفه مواطن والتحرر من الأعباء التدريسية غير الضرورية ، والأعمال الإدارية

والمضايقات البيروقراطية غير اللازمة ، وحمايته من الضغوط التي قد تمارس عليه من قبل جماعات الضغط والمصالح ، والجماعات السياسية المتشددة (أحمد:2007).

ويلاحظ من المفاهيم الواردة أنها ركزت على الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي دون سواه من أعضاء المجتمع الفكري كالطلبة والموظفين والعاملين الآخرين ،وربما يعزى سبب ذلك إلى تعرض الأستاذ الجامعي في تلك الحقبة للمضايقات والضغوط والقيود أكثر من غيره بوصفه الطرف المعني بالتدريس،والبحث العلمي،ونشر المعرفة العلمية والأعمال المبتكرة،والتي قد تتقاطع مع أصحاب المصالح،والتيارات السياسية، وجماعات الضغط الاجتماعي،ليأخذ بعد ذلك هذا المفهوم في العمق والاتساع وليشمل جميع الأطراف المعنية بالمعرفة والعاملين في حقولها. حيث يعرف الظفيري والعازمي (2013) الحرية الأكاديمية بأنها" حرية عضو هيأة التدريس أو الطالب في اتخاذ القرار والمشاركة في صنعه،وحرية التعبير عن الرأي،وحرية البحث العلمي دون الخوف من أي جهة كانت"(الظفيري والعازمي :107:2013).

ويعرف إعلان ليما للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي الحرية الأكاديمية بأنها"حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فردياً وجماعياً في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها من خلال البحث والدراسة، والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة" (أومليل:12:1994). ويشمل المجتمع الأكاديمي وفقاً لهذا الإعلان جميع القائمين بالتدريس ،والبحث، والدراسة، والعمل في مؤسسات التعليم العالي ،ويتضمن أعضاء هيأة التدريس، والطلبة، والإداريين،والفنيين وغيرهم من العاملين في تلك المؤسسات .

وتمنح الحرية الأكاديمية الأستاذ الجامعي الحق في اختيار الكتب المقررة للمواد التي يدرسها،وطريقة تدريسه لها ،ووصف المادة التي يقوم بتدريسها ،وللطالب الجامعي الحرية في اختيار المواد الدراسية وفقاً للضوابط والإجراءات الأكاديمية المتبعة ، والحق في الانضمام إلى اتحاد الطلبة ومزاولة الأدوار والنشاطات الطلابية ،وبخصوص العاملين الآخرين فإن مؤسسات التعليم العالي تضع التعليمات التي تحدد أنماط السلوك المقبولة ،والتصرفات الواجبة ،وللنقابات الدور المهم فى الدفاع عن حقوق أعضائها وصيانة أبعاد الحرية الأكاديمية لمنتسبيها.

ولا يختلف هذا المفهوم كثيراً عن تعريف إعلان دار السلام عن الحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للأكاديميين والصادر في ابريل (1990) والذي عرف الحرية الأكاديمية بأنها" حرية كل أعضاء المجتمع الأكاديمي في القيام بوظائفهم في التدريس،والبحث، والكتابة ،والتعليم ،وتبادل المعلومات ونشرها ،وتوفير الخدمات دون خوف من أي تدخل في وظائفهم أو ضغط يمارس عليهم من جانب الدولة أو أي منظمة أخرى في المجتمع" (أحمد:53:2007) .بل وشملت هذه الحماية جميع المؤسسات التربوية ،حيث تؤكد المادة الأولى من إعلان عمان الصادر في (2004) "على ضرورة إلغاء الوصاية السياسية على المجتمع الأكاديمي والتزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع الأكاديمي بمكوناته الثلاثة من أساتذة ،وطلبة ، وإداريين "، وطبقاً للمادة (14) من هذا الإعلان "لا يجوز للدولة أن تنشر أي قوات عسكرية أو قوات الدفاع المدني،أو قوات الأمن ،أو المخابرات ،أو أي قوات مشابهة داخل مباني وأراضي المؤسسات التعليمية ، وفي حالة ما إذا كان مثل نشر هذه القوات ضرورياً من أجل حماية الحياة والممتلكات ففي هذه الحالات يجب مراعاة الشروط التالية :-

أ- أن يكون هناك خطر واضح على الحياة والممتلكات.

ب- أن يكون رئيس المؤسسة المعنية قد قدم دعوة خطية بهذا المعنى.

ج-الموافقة على مثل هذه الدعوة من قبل لجنة منتخبة من قبل المجتمع الأكاديمي تشكل لهذا الغرض" (الغريب:2012:80-81).

إذ تتضمن الحرية الأكاديمية الحقوق الفردية بعيدة المدى لأعضاء المجتمع الفكري،وتشمل حرية التعليم والتعلم ، وحرية البحث والتجريب وتداول المعلومات ، وحرية التعبير والنشر، وتضمن الاستقلال الذاتي والجماعي والمؤسسي بما في ذلك فروع المؤسسات الأكاديمية كالكليات الجامعية، والوحدات والمراكز البحثية، ويشير ذلك الاستقلال إلى تمتع الأقسام والكليات والجامعات والمراكز البحثية التابعة لها بالحقوق الأكاديمية، كما أن عليها واجب يلزمها بضرورة حفظ وصيانة وتعزيز مبادئ الحرية الأكاديمية في إدارة وتصريف الشؤون الداخلية والخارجية، ويترتب على ذلك ضرورة التزام السلطات العامة باحترام الحرية الأكاديمية وحمايتها باتخاذ كافة التدابير لضمان التمتع بها كحق، وأن تعمل على تعزيزها وفي حالة نشوب نزاع بين الحقوق الفردية والمؤسسية وعندما تظهر الحاجة إلى إيجاد نوع من التسوية والموازنة بين الحقوق والمصالح يجب أن تأخذ في اعتبارها الجوانب المذكورة أعلاه، إذ لا يجب أن يُستخدم استقلال المؤسسات كذريعة لتقييد الحقوق الفردية للعاملين في مؤسسات التعليم العالي أو الحد منها ، ويظل دور الدولة قائماً في حماية الحرية الأكاديمية أو العمل على إيجادها وجعلها ممارسة وواقع ملموس ومعاش، والترويج لها، حيث يشكل الفشل في الوفاء بهذه الالتزامات انتهاكاً للحرية الأكاديمية (Vrielinka et al ,2011).

وفى المقابل يؤكد محافظة (1994) على أن للحرية الأكاديمية حدودها،فالحرية ترتبط بالمسؤولية وحرية التعليم لا تمنح الحق للأستاذ في عرض آرائه بصورة تضلل المتعلمين والزملاء،فضلاً عن ذلك يجب أن تعمل القوانين والأنظمة على تنظيم ما يقوله الأستاذ وما ينشره، إذ يحذر أومليل (1994) من أن تتحول الجامعة إلى معترك للصراع الحزبي والعقائدي، والنزاع الديني أو الطائفي،فهناك فرق بين أن يعبر أستاذ الجامعة أو أعضاء أي تجمع طلابي أو إداري عن مواقفهما من القضايا العامة وبين أن يجعل الأستاذ من كرسيه منبراً للدعوة الحزبية أو الطائفية أو مكاناً للاستقطاب والدعاية الحزبية حيث يؤكد جورج (1967) ,Georgeعلى ضرورة أن يكون عضو هيأة التدريس حذراً في اقتحامه لموضوعات ليست لها علاقة بمضامين ما يقوم بتدريسه،وعليه أن يعي بأنه يعمل في إطار مؤسسة تربوية مهنية، فعندما يكتب أو يتحدث بوصفه مواطن يجب أن يتحرر من كونه عضو في مؤسسة تعليمية عليا،وأن يدرك أن عليه التزاماً خاصاً في أحاديثه وكتاباته لأن أفراد المجتمع ربما يصدرون أحكاماً على مهنته والمؤسسة التي يعمل بها من خلال سلوكه وممارساته ، وتجنباً لذلك يجب عليه أن يوضح وبشكل صريح بأنه لا يتحدث باسم المؤسسة التعليمية العليا التي يعمل بها، وهذا ما أشار إليه سي(1970),See أثناء تناوله لسياسة الحرية الأكاديمية المتبعة في جامعة الشمال الشرقي الأمريكية Northeast Universityوالتي أكدت على أنه ليس من حق عضو هيأة التدريس مناقشة أمور خلافية جدلية لاتقع ضمن تخصصه العلمي الدقيق المتصل بموضوع المحاضرة (طناش:1995). فالحرية الأكاديمية ليست مطلقة بدون ضوابط، إذ لا تسمح بالقذف أو التشهير ،أو الخروج عن قواعد النظام العام في المجتمع،أو محاولة النيل من المعتقدات أو مس ديانات الآخرين أو الحط من كرامتهم،ويجب أن تراعي مساحات الاختلاف في وجهات النظر المتصلة بالمسائل والقضايا التي تحتمل الجدل في الرأي (الكندي وآخرون:2011:70).حيث يؤكد وايكبيدا(2009) ,Wikipedia على أن الحرية الأكاديمية مكفولة بقوة القانون في الجامعات الفرنسية والذي يمنح الأساتذة ، والباحثين مطلق الحرية في التعبير عن نتائج أبحاثهم ، وأنشطتهم التدريسية ، ونشر المعرفة ، وترسيخ الاستقرار السياسي ، ويلزمهم في الوقت نفسه

بعدم تفضيل حزب سياسي على آخر داخل الغرف الدراسية ، وعدم التحدث عن أية ديانة(القرني : 2009).

وإذا كانت مفاهيم الحرية الأكاديمية قد نصت على ضرورة حماية الأستاذ من الضغوط وتمكينه من تزويد المتعلمين بالمعرفة ووسائل اكتسابها ، فإن هذه الحرية لم تكن مطلقة قديماً وفي الوقت الراهن، حيث مارست الدولة والكنيسة بعض السيطرة على الجامعات الأوربية في العصور الوسطى، وبالرغم من أن مفهوم الحرية الأكاديمية لم يتسع حتى أوائل القرن التاسع عشر في الجامعات الألمانية ،فإن ذلك لم يشمل حرية التعبير عن القضايا السياسية والاجتماعية حيث ظل هذا المفهوم قاصراً على حرية التدريس، والبحث والتجريب حتى بداية القرن العشرين ليشمل بعد ذلك حرية التعبير في جميع القضايا وليس فقط في المجالات العلمية والمعرفية ،وذلك على اعتبار أن أساتذة الجامعات نقاد اجتماعيون، تلك الصفة التي كانت محل جدل واسع النطاق في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث انصب النقاش والحوار حول أحقية مؤسسات التعليم العالي في اتخاذ مواقف بشأن القضايا العامة كمعارضة الحرب في فيتنام ، إذ يرى الكثيرون من أعضاء المجتمع الأكاديمي أن المؤسسة التعليمية العليا يجب أن تبقى على الحياد ، وأن الدور المركزي للجامعات هو المساهمة في التنمية الاجتماعية والسياسية ، وذلك بالرغم من وجود اتفاق عام حول أحقية أعضاء المجتمع الأكاديمي للمشاركة في الحركات المناهضة للحرب(Altbach,2001).لذلك عملت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات(AAUP)على ترسيم حدود الحرية الأكاديمية التي تمنح للأستاذ بعد انقضاء التجربة التأهيلية له والتي تبدأ مع بداية تعيينه لأول مرة على أن لا تتعدى مدة السبع سنوات في أكثر الأحوال ،فالأساتذة مؤهلون بحرية تامة للبحث ونشر النتائج ضمن الموضوعات الملائمة لتأدية واجباتهم الأكاديمية ، كما أنهم مؤهلون في غرفة الصف لمناقشة الموضوعات مع ضرورة عدم الخوض في القضايا الخلافية التي لا علاقة لها بموضوع الدرس ، على أن يتم محاسبة الأساتذة بوصفهم مواطنين اعتياديين عندما يتحدثون خارج إطار مهامهم (هادي:2010).

فضلاً عن ذلك يجب على الطلبة اعتبار أنفسهم متعلمين أولاً وقبل كل شيء،وهذه الصفة تسبق كونهم أعضاء في تنظيمات سياسية، كما يجب على السياسيين مراعاة حرمة الجامعات،واحترام الأعراف والتقاليد الجامعية، وعدم اعتبارها مكاناً لاستقطاب أعضاء حزبيين جدد، فالجامعة بوصفها فضاء حراً لإنتاج المعرفة ونشرها يجب أن تحظى بالعناية والرعاية والاهتمام من قبل أعضاء المجتمع الأكاديمي والجماعات الضاغطة على حد السواء.

وضمن هذا التوجه يشير الصاوي وبستان(1999) إلى ارتباط مفهوم الحرية الأكاديمية بقدرة الجامعة على التماس الحقيقة، وضمان بقاء العمل الجامعي والنشاطات الجامعية في عصمة من الضغوط السياسية والدينية،وتأسيس مناخ فكري مناسب للبحث عن الحقيقة والتعبير عن الآراء بشتى الوسائل،وحرية التجريب ،والاختبار دون تقييد أو خوف من الانتقام،وبعيداً عن الفوضى والغوغائية،وضمن الأطر القانونية والتقاليد والقيم والأعراف الجامعية،والثقافة الأكاديمية الداخلية، وذلك لأن الحرية الأكاديمية تسهم في فتح آفاق واسعة لأعضاء المجتمع الأكاديمي للتفكير والبحث والتجريب، وهي بذلك توسع ممكنات وخيارات الجامعة والمجتمع بالتخلص من النمطية والقولبة في الفكر والممارسة.

ويرى الطويل (2001)أن الحرية الأكاديمية تتجسد في التتبع الحر المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيد أو شرط من قبل السلطات الخارجية ، والتعامل مع جميع الأفكار والمفاهيم والآراء على قدر المساواة ،ويشمل ذلك حرية المربي والمتعلم في عرض وجهات نظرهم وأفكارهم مع احترام الرأي الآخر،وتقدير الاختلاف والتباين، وحرية العاملين الآخرين في المؤسسات التربوية وتمكينهم

من ممارسة أدوارهم بفاعلية من خلال دعم الإبداع،وتقدير التمايزات القائمة بينهم،وتوسيع هامش الحرية المتاح لهم في المشاركة واختيار الوسائل المناسبة لمزاولة نشاطاتهم وأدوارهم المهنية. كما تعني الحرية الأكاديمية "أن تكون الهيأة الأكاديمية أو من يمثلها عن طريق الانتخاب،المرجع والحكم في تقويم أداء أعضائها ،واتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بتعييناتهم أو ترقياتهم أو معاقبتهم أو إنهاء عملهم بالجامعة، على ألا تتأثر هذه العمليات والقرارات بأهداف أو تحيزات ذاتية بعيدة عن الروح الأكاديمية الموضوعية" (أحمد:55:2007) .حيث يؤكد والسويخ وبرابر (1984)،Olswang and Barbaraعلى ارتباط مفهوم الحرية الأكاديمية بالتثبيت في الخدمة الجامعية ، فنظام التثبيت لأعضاء هيأة التدريس الذين اجتازوا فترة الاختبار والتجريب يضمن عدم الإعفاء من العمل إلا في الحالات المبينة في قوانين الجامعة ، وهو بذلك يعزز مشاعر الأمن المهني والاقتصادي لأعضاء هيأة التدريس ، وهذا يعني وجود قيود على المؤسسة الجامعية من حيث قدرتها على إعفاء أي عضو هيأة تدريس مثبت في عمله (طناش:1995). وهذا ما أكدت عليه المادة (8) من إعلان كامبالا بشأن الحرية الفكرية والمسؤولية الاجتماعية عام (1990) والتي جاء فيها أن "يكون لأعضاء هيأة التدريس والبحث في المجتمع الفكري ضمان التثبيت في وظائفهم ، ولايطردون من أعمالهم إلا لأسباب سوء السلوك الفادح ، أو ثبوت عدم الكفاءة والإهمال الذي يتعارض مع المهنة الأكاديمية ،وتكون إجراءات الفصل التأديبية القائمة على الأسس المذكورة في هذه المادة وفقاً للإجراءات الموضوعية والتي تشترط جلسة استماع عادلة أمام هيأة منتخبة بشكل ديمقراطي للمجتمع الفكري"(الغريب:70:2012).

وفى هذا السياق أكدت نقابات أعضاء هيأة التدريس في جامعات بعض الدول الغربية على ضرورة مشاركة من يمثل أعضاء هيأة التدريس في صناعة القرارات ذات العلاقة بهم ، حيث يسهم ذلك في تحقيق رؤية الجامعات وأهداف الكليات الجامعية ،فأعضاء هيأة التدريس هم المسؤولون عن وضع الخطط والبرامج والمناهج الدراسية،ومفرداتها،وطرائق التدريس ومعيناتها، وهم من يحدد متطلبات منح الدرجات العلمية،ويتوقف على جهودهم سمعة الكلية والجامعة،لذلك يجب عدم تدخل الإداريين في شؤون أعضاء هيأة التدريس ذات العلاقة بالأمور الأكاديمية (القرني:2009).

الحرية الأكاديمية والواجبات المهنية

إن الحرية الأكاديمية بصفتها امتيازاً ممنوحاً لأعضاء هيأة التدريس الجامعي،نظراً لحساسية أدوارهم في التدريس الجامعي، والبحث العلمي ،وخدمة المجتمع سواء ظهر ذلك في صورة أعمال فردية أو أنشطة جماعية، فأنها تتضمن جملة من الالتزامات والواجبات المهنية والأخلاقية، حيث يؤكد أحمد (2007) على ضرورة أن يكون عضو هيأة التدريس ملماً بتخصصه،وأن يحرص على تقديم الأطر والأنماط المعرفية اللازمة والمناسبة للبرنامج العلمي للمتعلمين، وأن يستخدم طرائق تدريس متنوعة تتناسب مع قدراتهم،واستعداداتهم،وأن يلتزم بالعدالة والموضوعية في تعاملاته وتقييمه لأعمالهم، وأن يخصص الوقت اللازم للرد على استفساراتهم،وأن يعمل على تحسين قدراته من خلال البحث العلمي، وأن يستخدم مناهج بحثية متنوعة ومناسبة لتخصصه، وأن يلتزم بالأمانة العلمية في جميع مراحل وخطوات بحثه، وأن يقدم الأدلة والبراهين التي تدعم وجهة نظره، وأن يعرض الحقائق كما هي عليه لا كما يحب أن يراها، وأن يعترف بالفضل العلمي والفكري للباحثين الآخرين الذين استفاد من نتائج أبحاثهم، وأن يحترم وجهات النظر والأفكار المختلفة والتي قد تختلف عن وجهة نظره، وأن يلتزم بالموضوعية والمعايير الأكاديمية عند تقييم بحوث زملائه.

فضلاً عن ذلك توجد بعض الواجبات الجماعية لأعضاء هيأة التدريس،إذ يجب أن يمثلوا المرجعية الأساسية لتعريف وتحديد السلوك المهني المطلوب،وأن يعملوا على تحديد نظم الجزاءات ومعايير وإجراءات الحكم على الحالات غير المطابقة لأنماط السلوك والممارسات المتفق عليها وذلك من أجل صيانة القيم المهنية، وأن يبادر أعضاء هيأة التدريس بطلب المساءلة في حالة انتهاك الحرية الأكاديمية، بحيث يؤسس ذلك لثقافة مشتركة تعمل على تأصيل القيم والفضائل المهنية الأكاديمية في الجامعات،وفي جميع الأحوال يجب أن تكون جميع الأنشطة والأدوار الفردية أو الجماعية لأعضاء هيأة التدريس ضمن إطار اللوائح والنظم المعمول بها ،طالما أنها لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للحرية الأكاديمية في الجامعات.

أما حمدان (2008) فترى ضرورة تمتع عضو هيأة التدريس بقيم الأمانة، والحلم،والفضيلة،والمسؤولية، وقول الحقيقة،ومراعاة قيم المجتمع ،وأن يحرص على إنجاز مهامه وواجباته بأفضل صورة ممكنة،وأن يؤسس لعلاقات قائمة على الاحترام والمودة في تعاملاته مع المتعلمين،وأن يلتزم بأخلاقيات المهنة التربوية،وأن يمتنع عن الدعوة الحزبية أو المذهبية تجنباً لنشوء الصراعات الفكرية والعقائدية في الجامعة والمجتمع،كما يجب أن تعمل الجامعة على تحديد الأطر القانونية لمفاهيم الحرية الأكاديمية وحدودها.

فضلاً عن ذلك أكدت المواثيق الدولية المعنية بالحرية الأكاديمية وخاصة إعلان ليما(1988) وإعلان دار السلام (1990)، وإعلان كمبالا (1990)، وإعلان عمان (2004) على ضرورة التزام أساتذة الجامعات بالتدريس والبحث العلمي ،وتطوير البرامج التربوية وفقاً لأعلى المعايير العلمية والأخلاقية،وأداء واجباتهم بكفاءة وأمانة وموضوعية،وتوظيف نتائج أبحاثهم لخدمة مجتمعاتهم والإنسانية قاطبة(الغريب:2012).

إن المراجعة المعمقة للأدبيات السابقة والمواثيق الدولية المعنية بالحرية الأكاديمية تظهر مايلي:

– أن الحرية الأكاديمية هي نتاج تاريخ طويل من الكفاح والنضال من أجل الحرية شارك فيها أساتذة جامعيون،وباحثون، وجمعيات ونقابات ومنظمات إقليمية ودولية معنية بحقوق الإنسان ،وذلك لأن الحرية الأكاديمية جزء لا يتجزأ من كفاح الشعوب من أجل الحرية والديمقراطية .

– تتصل الحرية الأكاديمية في بعدها الإجرائي بالمناخ الديمقراطي العام السائد في المجتمع، إذ لا يتوقع نموها في ظل مجتمعات ترزح وتعاني من الاستبداد، والقمع،والانتقام، والترويع،والتهديد والتفكير أحادي الجانب بغض النظر عن مصادره،والمنطلقات النظرية لأفكاره ومنهجيته،وأساليبه.

– تعد الحرية الأكاديمية بمثابة الحصانة الممنوحة لأعضاء الهيئات القضائية،وتشمل الحماية من جميع معالم التضييق الداخلي والخارجي، وترتبط الحرية الأكاديمية بالأمن المهني لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، كما أنها ذات صلة بالعمل البحثي المبدع، وبالاكتشافات والاختراعات العلمية، كما ترتبط بنمو بعد المسؤولية لدى الباحثين والأساتذة الجامعيين.

– بدأت الحرية الأكاديمية بحرية الأستاذ الجامعي،وبمرور الوقت أصبحت أكثر اتساعاً لتشمل جميع العاملين في حقول المعرفة،وتضمنت حرية التدريس، والتعلم،والتقييم،والبحث العلمي، ونشر المعرفة والاتصال بالأفراد والمنظمات للأغراض العلمية،وحرية التعبير عن الرأي،والمشاركة في صناعة القرارات الأكاديمية.

– شملت الحرية الأكاديمية حماية أعضاء المجتمع الفكري أفراداً أو جماعات والمباني وأراضي المؤسسات التربوية من الوصاية السياسية، ومن جميع معالم التهديد،والقوة،والعنف، والترويع.

– أن الحرية الأكاديمية ليست حرية مطلقة إذ أنها مقيدة بالواجبات المهنية ،والالتزام بأعلى معايير التدريس،والبحث العلمي، وصيانة حريات المتعلمين،وتجنب التصريح أو الفعل الذي يحد من حريتهم في الاستفسار والتعبير، كما أنها مقيدة بقيم المجتمع وبحريات الآخرين أفراداً أم جماعات،وبمنظومة التشريعات المعمول بها في المؤسسة التربوية والتي يجب أن ترسخ معاني الحرية الأكاديمية،وأن تجعلها جزءاً من الثقافة الفرعية للمنظمة التربوية.

مشكلة الدراسة

تتعايش النظم الوطنية مع أبعاد التغيير الشامل في الأنماط والبنى السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وتتعاطى مع آثاره العميقة في القيم،والمعتقدات،والقناعات الفردية والجماعية، وتوجد العديد من الشواهد التي تدل بوضوح على شيوع حالة من التشويش والضبابية في المواقف والممارسات،إذ لم تكن هناك رؤية واضحة المعالم تطرح سيناريوهات بديلة لأوضاع النظم بعد التغيير،وتعيش النظم والمؤسسات التربوية حالة من عدم الوضوح في قيمها وأهدافها والثوابت التي يجب أن تلتزم بها،وتدافع عنها،وتعمل على نشرها،الأمر الذي قد يجعلها عرضة للتدخل الخارجي ويحولها إلى فضاء رحب للتجاذبات السياسية،وبيئة حاضنة للصراعات الحزبية.

وفى حالة نظام الجامعات التي يجب أن تتمتع باستقلالية البحث والتفكير،وأن توفر المناخات الداعمة للحرية الأكاديمية يخشى أن تتحول إلى مسرح للدعاية السياسية والصراعات الفئوية،وأن تتأثر سياساتها وأهدافها،وبرامجها وأدوارها وممارساتها بأجندات صانعي القرارات المغرضة وغير المعلنة.

إن الجامعات وإن كان لها الأثر العميق في التنشئة السياسية للمتعلمين بوصفها بيئة للتعلم والتعليم والممارسة الديمقراطية من خلال تنوير بصيرة المتعلمين بمعاني الحرية المسؤولة، واحترام الرأي الآخر،وحق الاختلاف ،والتسامح والتعايش مع الأضداد،فإن هذا الدور يجب أن لا يتجاوز عمليات التنشئة السياسية،وإن تبقى الجامعات على الحياد،وأن تعمل على فك الارتباط مع كافة الأطراف السياسية المتصارعة على السلطة،وأن تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات والتكتلات ذات الأيدولوجيات المتباينة،وأن تنأى بنفسها عن كل ما من شأنه أن يعكر الحياة الفكرية والأكاديمية.

ويكمن التحدي الأبرز في قدرة الجامعات الليبية على التماس الحقيقة ،وعصمة المجتمع الأكاديمي والجامعات من الضغوط السياسية، وتوفير الضمانات اللازمة التي تمكن الأكاديميين من نشر اكتشافاتهم،والتعبير عن آرائهم،وطرح أفكارهم بعيداً عن المصالح الفئوية الضيقة،وذلك من خلال التأسيس لمناخات أكاديمية مسؤولة خالية من مصادر التهديد والترويع ووضع دستور أكاديمي أو ميثاق أخلاقي يرسم حدود الحرية الأكاديمية يلتزم به أعضاء المجتمع الأكاديمي ويدافعون عنه ،ويحترمون بنوده،ويكون داعماً للأطر القانونية الرسمية.

فضلاً عن ذلك يوجد تحدي آخر يتصل بقدرة الأستاذ الجامعي على التمييز بين الالتزام الأكاديمي،والالتزام السياسي ،فالأستاذ الجامعي بوصفه مواطناً قد تكون لديه أفكاره وميوله وانتماءاته الحزبية، غير أن ذلك لا يمنحه الحق في الدعاية لمعتقداته، ولايخوله لنشر أفكاره بين صفوف المتعلمين،أو أن يتخذ من موقعه سبيلاً لفرض وجهة نظره على أعضاء المجتمع الأكاديمي، إذ يجب عليه

أن يطرح أفكاره في القضايا التي يتناولها الرأي العام وفي المواقف الداعية لذلك بعيداً عن الفوضى والغوغائية والترويج للتيارات السياسية أو نخب السلطة، وأن ينوه أثناء طرحه لأفكاره عبر وسائل الأعلام بأن كل ما يعرضه لا يمثل إلا وجهة نظره بوصفه مواطناً معني بالشأن العام ولايعكس ذلك موقف الجامعة التي يعمل بها،وأن يظهر المنطلقات النظرية الموضوعية لأفكاره غير الملزمة للآخرين.

وبناء علي ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

السؤال الاول:- ما مفاهيم الحرية الأكاديمية الأكثر شيوعاً لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي؟

السؤال الثاني:- ما مستوى الحقوق الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي؟

السؤال الثالث:-ما مستوى ممارسة أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي لواجباتهم المهنية؟

السؤال الرابع:- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين واقع الحقوق الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي وممارستهم لواجباتهم المهنية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى نشر الوعي بين أعضاء المجتمع الأكاديمي من طلبة وإداريين، وفنيين، وأساتذة جامعيين،وعاملين آخرين بمفهوم الحرية الأكاديمية، وحدودها ضمن محاولة مستبصرة لتأطير الأبعاد غير الرسمية في سياقات العمل الجامعي،بوصفها استراتيجية وقائية احترازية تحمي الجامعات والعاملين فيها من الصراعات والتجاوزات المتوقعة في مناخات النظم المتغيرة ،والتي تخرج العمل الأكاديمي عن أهدافه وغاياته التربوية وذلك من خلال ما يلي:

-الكشف عن مفاهيم الحرية الأكاديمية الأكثر شيوعاً لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي، وتوضيح معانيها ودلالاتها لديهم.
-وصف مظاهر ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة بنغازي،وتحديد المؤشرات الدالة على هذه الممارسة ومستوياتها وفقاً لأشكال التصرفات الواردة في أداة الدراسة.
- تحديد دلالة العلاقة بين الحقوق الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي وبين مستوى ممارستهم لواجباتهم المهنية.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من التوقعات التالية:

-يمكن أن تسهم الدراسة في توفير البنى النظرية اللازمة لإجراء سلسلة من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التيقد تشكل الأساس في صياغة دستور أكاديمي أخلاقي يتضمن أهم ثوابت ومبادئ الحرية الأكاديمية في الجامعات الليبية .

- قد تعمل هذه الدراسة على توسيع نطاق البحث لتشمل كافة مؤسسات التعليم العالي بهدف تعميق الوعي بمفهوم الحرية الأكاديمية وأبعادها.

– يتوقع أن تمكن هذه الدراسة القيادات الأكاديمية في جميع مستويات الإدارة الجامعية من تأطير الأبعاد الرسمية (القوانين،والأنظمة، والتعليمات) بمضامين أخلاقية ترسخ أبعاد المساءلة الذاتية ،وسلطان الضمير المهني من خلال التأسيس لأبعاد الحرية الأكاديمية وتعميق مفهومها في الجامعات الليبية.

الدراسات السابقة

حظيت الحرية الأكاديمية في جوانبها النظرية الفكرية، ومن حيث الممارسة والتطبيق باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين ،والمنظمات الحقوقية ،والمجموعات العاملة في مجالات حقوق الإنسان.

وتزايد الاهتمام بهذا الموضوع مع بداية القرن الحادي والعشرين مع تنامي التحديات التي تواجهها النظم في العالم المعاصر ذات المنشأ التكنولوجي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديموغرافي ومع عودة الأشكال التقليدية للتمييز والتعصب.

وعملت العديد من المنظمات على رصد حالات الانتهاك للحرية الأكاديمية في الجامعات،وتوثيق مظاهر الخروج عن المواثيق والاتفاقات والمعاهدات الدولية المناهضة للتمييز في التعليم ،كما أجريت العديد من الدراسات التي حاولت الكشف عن المساحات المتاحة للحرية الأكاديمية في التعليم والتعلم، ونشر المعرفة، والتعبير عن الأفكار ووجهات النظر في بيئات تربوية عديدة مفعمة بالتنوع الثقافي والحضاري .

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى دراسة طناش(1995) التي هدفت إلى معرفة مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعة الأردنية،والكشف عن وجهات نظرهم في بعض المظاهر المتصلة بممارستها،وذلك في ضوء متغيرات النوع،والكلية،والرتبة الأكاديمية،والوضع الأكاديمي،وطبيعة عمل عضو هيأة التدريس.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس الأردنيين،والبالغ عددهم (524)عضو هيأة تدريس خلال العام الجامعي 1992–1993،سحبت منهم عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (224)عضو هيأة تدريس منهم (121)عضو هيأة تدريس من الكليات العلمية و(103)عضو هيأة تدريس من الكليات الإنسانية.

وطورت أداة لجمع بيانات الدراسة بالإفادة من الأدب التربوي تكونت من (13) فقرة تقيس مفهوم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس ،فضلاً عن بعض الأسئلة التي تقيس الجوانب المرتبطة بوجهات نظرهم المتصلة بممارستها في الجامعة الأردنية ،وتم التأكد من الصدق المنطقي والظاهري لأداة القياس ،كما تم التحقق من ثباتها باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار ،حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.91).ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالتكرارات،والمتوسطات الحسابية،و النسب المئوية ،وتحليل التباين الأحادي،واختبار توكي للمقارنات البعدية .

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها أن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى عضو هيأة التدريس في الجامعة الأردنية يتضمن حرية البحث عن الحقيقة ونشرها بالطريقة التي يراها مناسبة،وتفسيرها ضمن نطاق المعرفة المتخصصة،وتدريس طلبته بالطريقة التي يراها ملائمة،والتحدث في الموضوعات ذات الصلة بموضوع المادة العلمية التي يدرسها داخل قاعة المحاضرة، وإبداء آرائه في

التعيينات الإدارية الأكاديمية ،وإيصال مقترحاته إلى الإدارة العليا في الجامعة من خلال القنوات الرسمية ومناقشة البرامج والسياسات والإجراءات الجامعية ، والمشاركة في النشاطات والخدمات التطوعية ضمن مجتمع الجامعة والمجتمع المحلي،بينما لم يوافق أعضاء هيأة التدريس في الجامعة الأردنية على تضمين مفهوم الحرية الأكاديمية حرية التحدث في الموضوعات المختلفة داخل قاعة المحاضرة إن لم يكن لها علاقة بالمادة التي يدرسها أستاذ المادة ،أو تقييم الطلبة بالطريقة التي يراها مناسبة، كما تبين أن نسبة عالية من أعضاء هيأة التدريس يرون أن قانون الجامعات الأردنية ونظام الهيأة التدريسية في الجامعة الأردنية لا يضمنان لهما الحرية الأكاديمية،وأن نسبة عالية منهم يمارسون حرياتهم الأكاديمية وفقاً لاجتهاداتهم الشخصية لأن مفهوم الحرية الأكاديمية غير واضح لديهم، وفى دراسة مقارنة أجراها قوربيك Grubiak, (1996) هدفت إلى مقارنة آراء ومعتقدات أعضاء هيأة التدريس والإداريين في كليات المجتمع بولاية واشنطنWashington State Community Collegeوالمتعلقة بمفهوم الحرية الأكاديمية ،حيث استخدم الاستبيان في جمع بيانات الدراسة اشتمل على بعض المتغيرات الديموغرافية ،كما تضمن مجموعة من الفقرات وضعت لقياس مفهوم الحرية الأكاديمية وفقاً لحرية التعبير داخل القاعة الدراسية ،وحرية الخطاب الأكاديمي، حرية البحث.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأكاديميين والإداريين في فهمهم للحرية الأكاديمية وفقاً لمتغيرات الخبرة ، وخاصة فيما يتعلق بأهمية الحرية الأكاديمية ، والاستقلالية المهنية ، والحرية داخل القاعات الدراسية.

فضلاً عن ذلك يرى أعضاء هيأة التدريس أن لديهم حقوقاً لا يجب للإدارة التدخل فيها أو السيطرة عليها أو توجيهها كالمناهج الدراسية و محتواها ،وأساليب تقييم الطلبة وأنشطة الأكاديميين خارج الحرم الجامعي ،تلك الحقوق التيلم تتطابق مع أراء الإداريين ومعتقداتهم ، كما اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء والمعتقدات المتصلة بمفهوم الحرية الأكاديمية تعزى لتفاعل متغيرات النوع،والعمر ،ومستوى التعليم،و العرق.

وفي دراسة نوعية مقارنة قام بها ويرنر Warner,(1999)كجزء من متطلبات الحصول درجة الدكتوراة في التربية من جامعة فرجينيا Virginia University هدفت إلى معرفة آراء العمداء وأعضاء هيأة التدريس والإداريين وطلبة كليات الفنون وكليات المجتمع، بخصوص الحرية الأكاديمية ومبدأ الحياد والاستقلال المؤسسي، حيث أُجريت العديد من المقابلات الفردية على مرحلتين ووظفت نتائج مقابلات المرحلة الأولى لإجراء مقابلات المرحلة الثانية من أجل تحديد المفاهيم المدركة عن الحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسي.

وكشفت نتائج الدراسة عن وجود وجهات نظر عديدة ، وتصورات مختلفة عن الحرية الأكاديمية والحياد المؤسسي لدى عينة الدراسة، ويعزى ذلك إلى التباين الموجود في الثقافة التنظيمية والمجتمعية التي شكلت تصورات عينة الدراسة عن مفاهيم الحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسي.

وفي سياق الدمج بين التصاميم الكمية والنوعية لإنجاز البحوث والدراسات أجرى الزيود (2001) Zyoud, دراسة لمعرفة مساحة الحرية الأكاديمية المتاحة للأكاديميين والطلبة، والمساواة في الجامعات الأردنية الرسمية، وشملت الحرية الأكاديمية حرية التعبير عن الآراء والأفكار، وحرية اختيار الموضوعات البحثية، وحرية المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية،وحرية المشاركة في صنع القرار، وحرية الترقية من رتبة أكاديمية إلى أخرى .

فضلاً عن ذلك سعت الدراسة إلى معرفة درجة استقلال الجامعة من ضغط المجتمع والمساواة في تطبيق معايير قبول الطلبة،وتعيين الأكاديميين،وتصميم البرامج الجديدة للدراسة والبحث العلمي.

وتألفت عينة الدراسة من الأكاديميين وصناع السياسات التربوية ، وطلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية الست، واستخدمت التصاميم الكمية والنوعية لجمع بيانات الدراسة،شملت الاستبيان،والمقابلات، وتحليل المواد الوثائقية ذات الصلة.

وأظهرت النتائج وجود سيطرة من قبل المجتمع ،وقيود أمنية وقانونية أثرت على حرية التعبير والنشر، وحرية ممارسة الأنشطة السياسية والاجتماعية، وحرية المشاركة في صنع القرار، وعلى عمليات الترقية من رتبة أكاديمية إلى أخرى، كما تبين أن المساواة في تطبيق معايير قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الست كانت دون التوقعات.

وفي السياق نفسه هدفت دراسة بولاند (Boland,(2003 إلى تحديد علاقة الحرية الأكاديمية بمفهوم التعبير عن الرأي في المؤسسات التعليمية الأمريكية،حيث شملت الدراسة (120)عضو هيأة تدريس من أصل (1200)عضو هيأة تدريس،واستخدم الباحث المقابلة الرسمية المبنية لجمع بيانات الدراسة ،حيث تبين وجود تدخلات خارجية أثرت على الحرية الأكاديمية والتعبير عن الرأي في المؤسسات التعليمية الأمريكية. وقد فسر ذلك ضمن الظروف والأوضاع السياسية التي ينظر إليها على أنها أحد أهم المتغيرات الحاسمة التي تعزز أو تعمل على إضعاف الحرية الأكاديمية الممنوحة لأعضاء هيأة التدريس.

وهدفت دراسة جوودل (2005), Goodell إلى معرفة مفهوم الحرية الأكاديمية كما يدركه أعضاء هيأة التدريس،وتحديد العوامل التي تشكل تهديداً يحد من ممارسة الحرية الأكاديمية وعلاقة ذلك بالتثبيت في الخدمة،وقد أجريت العديد من المقابلات مع (30) عضو هيأة تدريس يعملون في جامعة فيرجينياكومنولث Virginia Commonwealth Universityممن لديهم مدة خدمة في الجامعة لعشر سنوات فأكثر في تخصصات علم الاجتماع،وعلم النفس ،وعلم الأجناس، والعلوم السياسية، والدراسات الحضرية، والعدالة الجنائية، ودراسات المرأة ،والدراسات الأفريقية الأمريكية.

وأظهرت نتائج الدراسة اختلاف مدركات أعضاء هيأة التدريس وتصوراتهم المتصلة بمفهوم الحرية الأكاديمية،وذلك على الرغم من تأكيد بعض أفراد العينة بوجود الضمانات اللازمة،والحماية الكافية لممارسة الحرية الأكاديمية في التدريس والبحث العلمي،كما أكد (15)عضو هيأة تدريس على عدم وجود أي قيود تحد من حرياتهم الأكاديمية، فضلاً عن ذلك أكد أعضاء هيأة التدريس على أن التثبيت في الخدمة من خلال ضمان الوظيفة يعد أحد أهم وسائل الحرية الأكاديمية والتي بدورها تعد مظهراً مميزاً من مظاهر الحياة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.

وفي دراسة تقويمية أجراها أحمد (2007) لمظاهر الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية كان من بين أهدافها التعرف على واقع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات المصرية في ضوء متغيرات النوع، الدرجة العلمية، والتخصص العلمي.

واستخدمت المقابلات المفتوحة،والاستبيان لجمع بيانات الدراسة من عينة عشوائية بلغ حجمها (280) عضو هيأة تدريس يعملون في بعض الجامعات المصرية الحكومية، وأظهرت نتائج الدراسة أن تمتع أعضاء هيأة التدريس بحقوقهم الأكاديمية في بعدي التدريس، والبحث العلمي يفوق درجة التزامهم بواجباتهم المهنية في هذين البعدين، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء

هيأة التدريس لحرياتهم الأكاديمية تعزى لمتغير النوع، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى هذه الممارسة تعزى لمتغيري الدرجة العلمية، والتخصص العلمي، كما اتضح أن معظم القوانين المتعاقبة المنظمة للجامعات قوّضت مبدأ استقلالها، وعملت على تقييد الحرية الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس واتخذ هذا التقييد منحى تصاعدي عبر الزمن، وأسهم كل ذلك في التأسيس لمناخ أكاديمي معيق للحرية الأكاديمية التي مُورست بشكل أوسع في فترة الاحتلال مقارنة بفترة الاستقلال الوطني.

وفي السياق نفسه هدفت دراسة أبو حيمد (2007) إلى تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية، ومجالاتها، والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في الجامعات السعودية، وتحديد دلالة الفروق في واقع ممارستها والتي يمكن أن تُعزى لمتغيرات النوع، والتخصص العلمي، والرتبة الأكاديمية، وطبيعة العمل، واختلاف الجامعة.

وتكون مجتمع الدراسة من (2459) عضواً يعملون في ثلاث جامعات سعودية، اختيرت منهم عينة عشوائية طبقية بلغ حجمها (491) مشارك من العمداء، والوكلاء، ورؤساء الأقسام الأكاديمية، وأعضاء هيأة التدريس، وطورت أداة لجمع بيانات الدراسة، خضعت لاختبار الصدق الظاهري، كما تم التأكد من ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي بلغت قيمته (0.88)، واستخدمت بعض الوسائل الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات السعودية تضمن حرية الجامعة واستقلالها مالياً، وإدارياً، وأكاديمياً، وحرية عضو هيأة التدريس في البحث، والتدريس، والمشاركة في صنع القرار الجامعي، كما تبين أن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسط المستوى في صورته العامة.

وأكدت نتائج الدراسة على تمتع عضو هيأة التدريس في الجامعات السعودية بالحرية الأكاديمية في مجالات اختيار موضوعات البحوث العلمية ونشرها، واختيار طرائق التدريس، ووضع مضامين المقررات التي يدرسها ضمن تخصّصه الأكاديمي، والمشاركة في البرامج العلمية التي يعدها القسم الأكاديمي، والمساهمة في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع.

وتبين أن القيود البيروقراطية، وضعف التمويل غير الحكومي، ومركزية السلطة، واعتماد نظام التعيين بدلاً من الانتخاب، وعدم وجود لوائح تنظّم الحرية الأكاديمية في الجامعات، وعدم توافر متطلبات البحث العلمي، والأعباء الإدارية شكلت جميعها عوامل مؤثرة في الحرية الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس، فضلاً عن ذلك وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات السعودية تُعزى لمتغيري الجامعة، وطبيعة العمل، بينما لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع هذه الممارسة تعزى لمتغيرات النوع، والتخصص العلمي، والرتبة الأكاديمية.

وعملت دراسة حمدان (2008) على الكشف عن علاقة الحرية الأكاديمية بالولاء التنظيمي لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات الفلسطينية في ضوء متغيرات النوع،والرتبة الأكاديمية، والخبرة،والكلية التي يعمل بها عضو هيأة التدريس .

وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس في جامعة النجاح الوطنية ،وجامعة بيرزيت ، وجامعة القدس (أبوديس)، والجامعة العربية الأمريكية ، والبالغ عددهم (1498)عضو هيأة تدريس ، اختيرت منهم عينة طبقية عشوائية قوامها (300) عضو هيأة تدريس.

ولجمع بيانات الدراسة أستخدم استبيان لقياس الحرية الأكاديمية ،وآخر لقياس مستوى الولاء التنظيمي لعينة الدراسة تكونا من (58) فقرة خضعت لاختبار الصدق الظاهري ،واختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالنسب المئوية ،والمتوسطات الحسابية،ومعامل ارتباط بيرسون ، والاختبار التائي ،وتحليل التباين الأحادي ، واختبار شفيه للمقارنات البعدية ، حيث أظهرت النتائج أن واقع ممارسة أعضاء هيأة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية كان في المستوى المتوسط ،وأن مستوى ولائهم التنظيمي كان مرتفعاً، كما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات الفلسطينية ، وأوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية والإحساس بالولاء التنظيمي تعزى لمتغيرات النوع، والرتبة الأكاديمية، والخبرة ، والكلية التي يعمل بها عضو هيأة التدريس.

وفي دراسة أجراها الكندري والشاهين وأحمد (2011) هدفت إلى تحديد أهم قيم الحرية الأكاديمية وإيجابياتها وعلاقتها بالنظم واللوائح من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بكليات الهيأة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت في ضوء متغيرات النوع، والجنسية ، والمؤهل العلمي، والكلية .

وتكونت عينة الدراسة التي اختيرت بطريقة عشوائية بسيطة من (257) عضو هيأة تدريس يعملون في كليات الهيأة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خلال العام الدراسي 2008-2009.وطورت أداة جمع البيانات بالإفادة من الدراسات السابقة وأدبيات الحرية الأكاديمية ،حيث خضعت لاختبار الصدق الظاهري، كما أستخدم معامل الفا كرونباخ للتأكد من ثباتها والذي بلغ (0.89).

وأظهرت نتائج الدراسة أن القيم الناتجة عن الحرية الأكاديمية والتي كانت في موقع الصدارة هي الاعتماد على النفس، والبحث عن الحقيقة المجردة، والأمانة العلمية، كما جاءت قيمة قبول النقد الموضوعي،وقيمة الصدق في المرتبة المتوسطة، في حين جاءت قيمة الاعتراف بالخطأ، والإيمان برسالة الهيأة في المرتبة الأخيرة.

فضلاً عن ذلك تبين خلو النظام واللوائح من الأساليب البيروقراطية ، إذ يوفر متطلبات الحرية الأكاديمية ويسهم في زيادة مساحة ممارستها ، ويتيح حق التمتع بإجازات التفرغ العلمي ، كما وصف نظام عدد الساعات المكتبية بأنه ملائم ،وتضمن اللوائح حرية التعبير ضمن الإطار الديني الرسمي للدولة، وتوجد برامج للتطوير المهني ، وجاءت في آخر هذه الاتجاهات ووجهات النظر تلك التي تصف الحرية الأكاديمية بأنها مضاهية لتجارب الدول الأخرى ،وديمقراطية اتخاذ القرارات .وأكدت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس المتصلة بقيم الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيري النوع ، والجنسية ، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في تصوراتهم عن هذه القيم تعزى لمتغيري الدرجة العلمية ، والكلية ، كما تبين تأثير قيم الحرية الأكاديمية والنظم واللوائح في الإيجابيات الناتجة عنها.

وهدفت دراسة الدوسري (2013) إلى معرفة مستوى الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها عضو هيأة التدريس في جامعة أم القرى وعلاقة ذلك بالإبداع المهني،وتكونت عينة الدراسة من (300) عضو هيأة تدريس استجاب منهم لأداة الدراسة (246) عضو هيأة تدريس ممن يشغلون المراتب العلمية (أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد).

ولجمع بيانات الدراسة طُور استبيان تضمن ثلاثة أجزاء،خصص الجزء الأول للبيانات الشخصية،بينما اشتمل الجزء الثاني على فقرات تقيس درجة تمتع عضو هيأة التدريس بالحرية الأكاديمية، في حين خصص الجزء الثالث لقياس الإبداع في الأداء، وأظهرت نتائج الدراسة تمتع أعضاء هيأة التدريس في جامعة أم القرى بمستوى متوسط من الحرية الأكاديمية، ووجدت علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تمتع أعضاء هيأة التدريس في جامعة أم القرى بالحرية الأكاديمية وبين مستوى إبداعهم المهني .

وبخصوص الحرية الأكاديمية لطلبة الجامعات يمكن الإشارة إلى دراسة الظفيري والعازمي (2013) التي اهتمت بالكشف عن مستوى ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية، ودور المناهج الدراسية في تعزيزها، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (707) طالب وطالبة، وجمعت البيانات باستخدام استبيان تكون من (33) فقرة ،خضعت لاختبار الصدق الظاهري، واختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي بلغ (0.94).

وأوضحت نتائج الدراسة أن تقديرات طلبة جامعة الكويت لمستوى ممارستهم للحرية الأكاديمية كانت متوسطة في جميع أبعاد أداة القياس والتي شملت حرية التعبير عن الرأي، والحرية في اتخاذ القرارات، والحرية في مجال الدراسة، وحرية البحث العلمي، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى هذه الممارسة تعزى لمتغير النوع، بينما وجدت فروق في المتوسطات الحسابية لاستجاباتهم تعزى لمتغيري التخصص والكلية ولصالح مناهج الكليات النظرية التي تبين أنها تمكن الطالب الجامعي وتعزز من ممارسته للحرية الأكاديمية، وخاصة فيما يتصل بحرية التعبير عن الرأي وبدرجة أعلى من المناهج الدراسية المعتمدة في الكليات العلمية،وفي السياق نفسه سعت دراسة الكندري (2013) إلى معرفة فرص الحرية الأكاديمية المتاحة للطلبة في جامعة الكويت في ضوء متغيرات النوع،والكلية،والسنة الدراسية.

وتألف مجتمع الدراسة من (25000) طالب وطالبة خلال العام الجامعي 2009-2010 سحبت منه عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (750) طالب وطالبة، وطورت أداة لجمع بيانات الدراسة تكونت من (25) فقرة تم التحقق من صدقها الظاهري، كما استخدم معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثباتها حيث بلغت قيمته (0.89).

ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت النسب المئوية، والاختبار التائي، وتحليل التباين الأحادي.وأوضحت نتائج الدراسة وجود فرص مرتفعة متاحة أمام طلبة جامعة الكويت لممارسة الحرية الأكاديمية وخاصة فيما يتعلق بالتعبير عن الرأي أثناء المحاضرة،وتقبل الآراء المعارضة التي يبديها الزملاء والأساتذة، ومناقشة الموضوعات ذات العلاقة بالمقرر،وحرية أداء واجبات وأنشطة المقرر، كما وجدت فرص لتقديم المقترحات ومناقشة أعضاء هيأة التدريس في نتائج التقييم، والتواصل مع أستاذ المادة خارج القاعات الدراسية، ووجدت فرص للالتحاق بالكلية والتخصص وفق رغبة الطالب، كما أفادت عينة الدراسة بوجود فرص للمشاركة في الأنشطة والاستفادة من الخدمات الطلابية الجامعية وتقديم الآراء في

مستوى تلك الأنشطة والخدمات، وذلك لأن مناخ الجامعة يوفر الحماية اللازمة للتعبير عن الرأي، ووجدت فرص آخري للحرية الأكاديمية وصفت بأنها متوسطة المستوى وشملت تقديم الآراء المعارضة لأستاذ المادة، وتقديم المقترحات للمسؤولين الجامعيين والتواصل معهم، وتسجيل المقررات الدراسية واختيار الأساتذة، والتعبير عن الآراء المتصلة بالندوات والمهرجانات، والانضمام إلى اللجان والجمعيات والنوادي الطلابية ،وتقديم الشكاوي، وإبداء الآراء في القرارات واللوائح الجامعية.

فضلاً عن ذلك كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول توافر فرص الحرية الأكاديمية لطلبة جامعة الكويت تعزى لمتغير النوع ولصالح الإناث ، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في فرص الحرية الأكاديمية المتاحة أمام طلبة جامعة الكويت تعزى لمتغيري الكلية والسنة الدراسية.

إن المراجعة المعمقة للدراسات السابقة كان لها الأثر البالغ في تطوير أداة الدراسة الحالية، والتعرف على واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في العديد من البيئات التنظيمية التربوية، وقد أسهم ذلك في تبصر الأوصاف والنعوت والتفسيرات المتصلة بممارستها، فضلاً عن ذلك فإن تنوع عينات هذه الدراسات ترك تنوعاً مماثلاً في سياقات التحليل والتفسير ويضفي ذلك نوع من الشمولية لمناحي الوصف القائم على اختلاف الأدوار، والنظم، والثقافات الفرعية والمجتمعية التي تجسد أحد أهم مواقع النضال الإنساني في مجالات حرية الفكر والمعتقد .

أداة الدراسة

طُورت أداة الدراسة بالإفادة من الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت الحرية الأكاديمية في الجامعات، وخاصة دراسة طناش (1995) عن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعة الأردنية، ودراسة أحمد (2007) عن واقع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، ودراسة حمدان (2008) عن العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيأة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.

وتكونت أداة القياس المطورة في صورتها النهائية من (49) فقرة، خصصت (14) فقرة منها لتحديد مفهوم الحرية الأكاديمية كما يدركها أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي، وحددت (35) فقرة لقياس مظاهر الحرية الأكاديمية كما تنعكس في الحقوق الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس وواجباتهم المهنية، ووضعت أمام كل فقرة من فقرات أداة القياس بدائل الإجابة موافق بشدة، وموافق، ومحايد، وغير موافق، وغير موافق بشدة .

صدق أداة الدراسة وثباتها

للتأكد من صدق أداة الدراسة أُعتمد الصدق الظاهري، وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين، طلب منهم الحكم على فقراتها سواء تطلب الأمر حذف بعض الفقرات، أم إضافة فقرات جديدة، أم بإجراء تعديل على مضامينها ، وأجريت التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظات المحكمين ومقترحاتهم الشكلية ، لتتكون الأداة في صورتها النهائية من (49) فقرة، كما تم التأكد من ثباتها بحساب معامل ألفا كرونباخ الذي بلغت قيمته (0.76) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة= 0.05.

مجتمع الدراسة وعينتها

شمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيأة التدريس الليبيين الذين يعملون في الكليات الواقعة داخل حرم جامعة بنغازي والمتمثلة في كليات (الآداب، والحقوق، والاقتصاد والعلوم السياسية،والعلوم،والهندسة،وتقنية المعلومات، والإعلام) والبالغ عددهم (1427) عضو هيأة تدريس خلال العام الجامعي 2013-2014.اختيرت منهم عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (215) عضو هيأة تدريس، ويمثل هذا العدد (0.15) تقريباً من مجتمع الدراسة، وبتوزيع أداة الدراسة على العينة المختارة، فقدت (17) استمارة، ليبلغ عدد الاستمارات التي جمعت والقابلة للتحليل الإحصائي (198) استمارة، وبنسبة (0.92) من إجمالي العدد المستهدف في هذه الدراسة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يمكن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وفقاً لأهدافها وتساؤلاتها التي عملت على الإجابة عنها وذلك على النحو التالي:

السؤال الأول: ما مفاهيم الحرية الأكاديمية الأكثر شيوعاً لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحساسية والانحرافات المعيارية لمفاهيم الحرية الأكاديمية، وذلك كما هو موضح بالجدول (1).

جدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفاهيم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي.

مفاهيم الحرية الأكاديمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الامتناع عن ممارسة أي ضغوط سياسية أو أيدولوجية على الطلبة والزملاء	4.70	0.58
الالتزام بمضامين المقرر الدراسي دون إضاعة وقت المحاضرة في الجدل السياسي	4.63	0.72
الامتناع عن الترويج للذات والآخرين داخل الجامعة	4.56	0.78
احترام الآخرين المخالفين في الرأي والتوجهات السياسية	5.54	0.60
الامتناع عن الدعاية لأي تيار سياسي داخل الجامعة	4.40	1.13
حرية البحث عن الحقيقة ونشرها بتجرد وموضوعية	4.40	0.95
حرية اختيار الوسائل التعليمية المناسبة	4.40	0.73
حرية عضو هيأة التدريس في الانتماء السياسي دون الترويج لأفكاره في حرم الجامعة	4.38	0.83
احترام آراء الطلبة وتقدير خياراتهم السياسية	4.29	0.80
حرية الانتماء للجمعيات الخيرية والمشاركة في نشاطاتها	4.17	0.83

حرية عضو هيأة التدريس في التعبير عن وجهة نظره	4.11	0.92
الامتناع عن التحدث باسم الجامعة في وسائل الإعلام دون تفويض	4.01	1.20
حرية عضو هيأة التدريس في اختيار أساليب تقييم الطلبة	3.97	0.97
حرية عضو هيأة التدريس في تدريس ما يراه مناسباً	3.62	1.14

يلاحظ من الجدول (1) أن مفهوم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي يشمل امتناع عضو هيأة التدريس عن ممارسة أي ضغوط سياسية أو أيدولوجية على الطلبة والزملاء، والتزامه بمحتويات المقرر الدراسي الذي يقوم بتدريسه دون إضاعة وقت المحاضرة في الجدل السياسي، وامتناعه عن الدعاية لنفسه ولغيره داخل الجامعة، واحترامه للآخرين المخالفين له في الرأي والتوجهات السياسية، وامتناعه عن الدعاية لأي تيار سياسي داخل حرم الجامعة، والتزامه بالبحث عن الحقيقة وعمله الجاد على نشرها بتجرد وموضوعية .

فضلاً عن ذلك يرى أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي ضرورة أن يتضمن مفهوم الحرية الأكاديمية حرية عضو هيأة التدريس في اختيار الوسائل التعليمية المناسبة، وحريته في الانتماء السياسي دون الترويج لأفكاره السياسية داخل الجامعة، واحترامه لآراء الطلبة وتقديره لخيارتهم السياسية، وحريته في التعبير عن وجهة نظره، وامتناعه عن التحدث باسم الجامعة دون تفويض رسمي، مع ضرورة ضمان حقه في اختيار أساليب تقييم الطلبة، وفي تدريس ما يراه مناسباً من الموضوعات التي تقع ضمن الأهداف العامة للمقرر الذي يقوم بتدريسه وفقاً للحظة الدراسية المعتمدة في القسم الأكاديمي .

وجاءت هذه المفاهيم مرتبة حسب المتوسطات الحسابية لاستجابات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي، لتعكس بذلك الأهمية النسبية لمفاهيم الحرية الأكاديمية وطبيعة مضامينها من وجهة نظرهم، والتي جاءت جميعها بمستويات تفوق التوقعات النظرية المفترضة، والتي يمكن أن تشكل في مجملها الإطار العام لأي دستور أكاديمي، أو عهد قيمي وأخلاقي، أو ميثاق شرف مهني يلتزم به أعضاء هيأة التدريس الجامعي ويحظى برعاية واهتمام القيادات الأكاديمية في الجامعات الليبية .

ولتحديد دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي عن مضامين الحرية الأكاديمية والمتوسطات المفترضة والمقبولة نظرياً لهذه المفاهيم، استخدم الاختبار التائي (t.test) وذلك كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (2) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لدرجات عينة الدراسة، والمتوسط النظري لمفاهيم الحرية الأكاديمية، وقيمة (t) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين .

المتغير	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	قيمة (t)
مفاهيم الحرية	198	60.18	5.72	42	197	0.00	52.13(*)

(*) حُسب المتوسط النظري بضرب عدد فقرات كل بعد من أبعاد أداة القياس في (3) والتي تمثل درجة البديل محايد .

الأكاديمية							

(*) قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0.01

يلاحظ من الجدول (2) أن القيمة التائية قد بلغت (52.13) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α = 0.01

وتظهر هذه النتيجة وبوضوح موافقة أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي على مضامين مفاهيم الحرية الأكاديمية الواردة في أداة القياس، ويعكس ذلك تطابق وجهات نظرهم وآرائهم مع المفاهيم الصادرة عن الإعلانات والعهود والمواثيق العالمية المتعاقبة للحرية الأكاديمية، ومع الأدب التربوي المعني بالحرية الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، وما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة بالخصوص، إذ جاءت مطابقة للمفهوم الذي طرحه ستيل (1962) steel, الذي تضمن حرية الأستاذ الجامعي في متابعة نتائج أبحاثه، وتدريس ما يراه مناسباً، ومع مضامين إعلان ليما (1988) للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والذي أكد على حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فردياً أو جماعياً في متابعة المعرفة وتطويرها من خلال البحث، والدراسة، والمناقشة، والتوفيق، والإنتاج ، والخلق، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، كما تطابقت وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي، والمتصلة بمفاهيم الحرية الأكاديمية مع ما صدر عن إعلان دار السلام (1990) عن الحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للأكاديميين والذي أشار إلى ضرورة منح أعضاء المحتمع الأكاديمي الحرية اللازمة للقيام بأدوارهم في مجالات التدريس، والبحث العلمي، ونشر المعرفة، وتوفير الخدمات المعرفية دون خوف أو تدخل خارجي، ومع إعلان عمان (2004) الذي أكد على ضرورة إلغاء الوصاية السياسية على المجتمع الأكاديمي، وإلزام السلطات العمومية باحترام استقلال مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، وضمان حرية التعليم والتعلم، والبحث والتجريب، والتعبير والنشر، وفي الوقت نفسه جاءت هذه المفاهيم ووجهات نظر أعضاء هيأة التدريس متماشية مع ما ذهب إليه جورج (1967) George, الذي حذر من اقتحام عضو هيأة التدريس لموضوعات ليست لها علاقة بما يقوم بتدريسه، أو أن يتحدث باسم الجامعة دون تفويض رسمي وما أشار إليه سي (1970) See, الذي أكد على أنه ليس من حق عضو هيأة التدريس مناقشة قضايا خلافية جدلية لا تقع ضمن تخصصه وموضوع المحاضرة، كما أنها تتفق مع التحذيرات التي أطلقها أومليل (1994) وتخوفه من أن تتحول الجامعة إلى معترك للصراع الحزبي والعقائدي والنزاع الديني أو الطائفي، حيث أكد محافظة (1994) على ارتباط الحرية بالمسؤولية وحرية التعليم لا تمنح الأستاذ الحق في عرض آرائه بطريقة مضللة للمتعلمين والزملاء، وهذا ما ذهب اليه وايكبيدا (2009), Wikpedia الذي أشار إلى أن مفهوم الحرية الأكاديمية، وإن كان يضمن حق الأستاذ في التعبير عن نتائج أبحاثه، ونشاطاته التدريسية، ونشر المعرفة إلا أنه يلزمه في الوقت نفسه بعدم تفضيل حزب سياسي على آخر داخل الغرفة الصفية، كما جاءت هذه المفاهيم متفقة مع الحدود التي رسمتها الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات (AAUP)American Association of universityProfessors والتي حظرت على أستاذ الجامعة الخوض في القضايا الخلافية الجدلية التي لا علاقة لها بموضوع الدرس، بل أنها أكدت على ضرورة محاسبة الأساتذة بوصفهم مواطنين اعتياديين عندما يتحدثون خارج إطار أدوارهم داخل الغرفة الصفية، كما أنها اتفقت مع ما يراه الطويل (2001) الذي أكد على ارتباط الحرية الأكاديمية بالمسؤولية من خلال التتبع الحر والمسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيود خارجية، والتعامل مع جميع الأفكار والمفاهيم على قدم المساواة، واحترام وجهات نظر المتعلمين وتقدير التباين والاختلاف القائم بينهم .

إن هذه النتيجة والتي وصفت وكشفت عن وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي وتصوراتهم المتصلة بمفهوم الحرية الأكاديمية ومعانيها لديهم جاءت متفقة مع نتائج دراسة طناش (1995) والتي أظهرت أن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى عضو هيأة التدريس في الجامعة الأردنية شمل حرية البحث عن الحقيقة ونشرها بالطريقة التي يراها مناسبة وتفسيرها ضمن نطاق تخصصه، وتدريس طلبته بالطريقة التي يراها ملائمة، والتحدث في الموضوعات ذات الصلة بموضوع المادة التي يدرسها داخل المحاضرة، والمشاركة في النشاطات والخدمات التطوعية ضمن مجتمع الجامعة والمجتمع المحلي، والامتناع عن الحديث في أي قضايا لا صلة لها بموضوع المحاضرة، كما اتفقت مع نتائج دراسة قوربيك Grubiak, (1996) والتي أظهرت أن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس في كليات المجتمع بولاية واشنطن Washington State Community College تضمن حرية اختيار المناهج الدراسية ومحتوياتها، وأساليب تقييم الطلبة، وحرية ممارسة الأنشطة الأكاديمية المختلفة خارج الحرم الجامعي، ودراسة أبو حيمد (2007) التي أظهرت أن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات السعودية تضمن الحرية في البحث، والتدريس، والمشاركة في صُنع القرار الجامعي.

السؤال الثاني: ما مستوى الحقوق الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي ؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي عن كل بعد من أبعاد الحقوق المهنية، وصنفت الأبعاد حسب متوسطاتها الحسابية، وذلك على النحو التالي:

- **البعد الأول: البحث العلمي:**

لمعرفة مظاهر ممارسة الحرية الأكاديمية لعينة الدراسة والمتصلة بالبحث العلمي حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجاباتهم عن فقرات هذا البعد، وذلك كما هو مبين بالجدول (3).

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن بعد البحث العلمي

البحث العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حرية المشاركة في أعمال المؤتمرات والندوات العلمية	4.44	0.76
حرية نشر البحوث العلمية	4.37	0.81
حرية إجراء البحوث العلمية	4.33	0.83
حرية اختيار الموضوعات البحثية	4.29	0.66
حرية التواصل العلمي مع الجامعات الأخرى	4.19	0.96
حرية الاطلاع على الأعمال البحثية للزملاء	4.02	0.93

يتضح من الجدول (3) أن مظاهر الحرية الأكاديمية، والمتصلة بالبحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة شاخصة وحاضرة في مناخات الجامعة، وشملت حرية عضو هيأة التدريس في المشاركة العلمية في أعمال المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية، وحريته في نشر بحوثه العلمية، وإجراء تلك البحوث واختيار موضوعاتها، إذ لا توجد قيود على البحث العلمي توجه الباحثين نحو اختيار موضوعات بحثية معينة، أو تدعوهم لتجنب بعضها الآخر، فعمليات المشاركة والنشر وإجراء البحوث العلمية، واختيار موضوعاتها ترجع إلى الإرادة الذاتية للباحث .

فضلاً عن ذلك أكد أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي على وجود حرية للتواصل العلمي مع الزملاء في الجامعات الأخرى لتبادل المعرفة وإنجاز البحوث العلمية المشتركة، كما توجد إمكانية للاطلاع على الأعمال البحثية للزملاء سواء تم ذلك من خلال مواقع النشر العلمي الالكتروني، أو بموجب الاتصال الشخصي بين الزملاء لتبادل المعلومات ونشر المعرفة العلمية والمساهمة في إنتاجها وتطويرها .

ولاختبار دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي عن بعد البحث العلمي والمتوسط النظري لفقرات هذا البعد، أستخدم الاختبار التائي (t.test) وذلك كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات عينة الدراسة، والمتوسط النظري لبعد البحث العلمي، وقيمة (t) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين .

المتغير	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	قيمة (t)
البحث العلمي	198	25.65	3.59	18	197	0.00	30.01(*)

(*) قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α= 0.01

يلاحظ من الجدول (4) أن القيمة التائية قد بلغت (30.01) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α= 0.01

وتظهر هذه النتيجة وجود آفاق ومساحات واسعة لممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس، وذلك فيما يتصل بالمشاركات العلمية، وإجراء البحوث العلمية، ونشرها واختيار موضوعاتها، والاطلاع والتواصل مع الزملاء والجامعات ومراكز البحث العلمي لغايات إنتاج المعرفة العلمية وتطويرها، وربما يعزى ذلك إلى وجود قناعات متجذرة لدى القيادات الأكاديمية، وأعضاء التدريس بأهمية البحث العلمي بوصفه أحد أهم الوظائف المركزية للجامعة، والتي تؤخذ كأحد المؤشرات المحورية أثناء تصنيف الجامعة محلياً ودولياً، وبناء عليه تتوقف إلى حد كبير سمعة الجامعة ومكانتها العلمية .

- **البعد الثاني : حرية التعبير :**

لتحديد واقع ممارسة أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي لحرية التعبير بوصفها مظهر من مظاهر الحرية الأكاديمية، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجاباتهم عن الفقرات المكونة لهذا البعد، وذلك كما هو مبين بالجدول (5).

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة عن بعد حرية التعبير

حرية التعبير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حق الحماية من الإقصاء بسبب الموافق المتباينة	4.18	0.91
حق الحماية من الضغوط بسبب الآراء المغايرة	4.17	0.92
الحق في تقديم النقد البناء والاختلاف في الآراء	4.16	0.78
حرية تكوين المبادئ والقناعات المهنية	4.13	0.83
الحق في توضيح المواقف ومبررات الممارسات المهنية	4.12	0.81
حرية التعبير عن الآراء دون تمييز	4.06	0.99

يوضح الجدول (5) تأكيد أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي على وجود ضمانات كافية للحماية من الإقصاء والضغوط بسبب المواقف والآراء المختلفة، وممارستهم لحقوقهم في تقديم النقد البناء، وتكوين المبادئ والقناعات المهنية الخاصة بهم، ووجود فرص مناسبة لتوضيح المواقف ومبررات ما يقومون به من ممارسات مهنية، ذلك لأن حرية التعبير عن الآراء مكفولة للجميع دون تمييز في مناخات جامعة بنغازي .

ولاختبار دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي عن بعد حرية التعبير والمتوسط النظري لفقرات هذا البعد، استخدم الاختبار التائي (t.test) وذلك كما هو موضح بالجدول (6) .

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات عينة الدراسة، والمتوسط النظري لبعد حرية التعبير وقيمة (t) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.

المتغير	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	قيمة (t)
حرية التعبير	198	24.81	3.84	18	197	0.00	24.97(*)

(*) قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α= 0.01

يلاحظ من الجدول (6) أن القيمة التائية قد بلغت (24.97) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α= 0.01 .

وتؤكد هذه النتيجة على تمتع أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي بحقوقهم المتصلة بحرية التعبير وبمستويات تفوق التوقعات النظرية المفترضة، ويعكس ذلك سيادة ثقافة الانفتاح، والتسامح، وقبول الآخر، وحق الاختلاف والتعاطف الإنساني في حرم الجامعة، والتعاون، والروح الجماعية، والتقدير، والاحترام القائم على مبادئ الزمالة المهنية، تلك الأوصاف والنعوت التي عملت على تحويل الجامعة من منظمة رسمية وظيفية إلى مجتمع مهني تسوده معاني ودلالات التراحم الإنساني.

- **البعد الثالث: التدريس:**

لمعرفة واقع ممارسة أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي لمظاهر الحرية الأكاديمية في التدريس الجامعي، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجاباتهم عن فقرات هذا البعد، وذلك كما هو موضح بالجدول (7) .

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة عن بعد حرية التدريس الجامعي

حرية التدريس الجامعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حرية اختيار طرائق التدريس	4.27	0.73
حرية اختيار مصادر المقررات الدراسية ومراجعها	4.26	0.76
حق المشاركة في تعديل الخطة الدراسية بالقسم الأكاديمي	4.10	0.79
حرية تغيير مفردات المقررات الدراسية بعد عرضها على القسم الأكاديمي	3.90	0.96
حرية اختيار تدريس المقررات الدراسية وفقاً للتخصص الأكاديمي	3.85	1.11
حرية اختيار أساليب تقييم الطلبة	3.82	1.07

يوضح الجدول (7) ارتفاع مستوى الحرية الأكاديمية في مجال التدريس الجامعي لدى عينة الدراسة، وتجسد كل ذلك من خلال حرية اختيار طرائق التدريس، ومصادر المقررات الدراسية ومراجعها، وحق المشاركة في تعديل الخطة الدراسية بالقسم الأكاديمي وفقاً للتطورات الحاصلة في التخصص وقطاعات العمل، وتغيير مفردات المواد الدراسية بناء على هذه المسوغات، وحرية اختيار تدريس المواد التي تقع ضمن التخصص الأكاديمي لعضو هيأة التدريس، وحرية اختيار الأساليب المناسبة في تقييم التحصيل العلمي للمتعلمين .

ولاختبار دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي عن بعد التدريس الجامعي والمتوسط النظري لفقرات هذا البعد استُخدم الاختبار التائي (t.test) وذلك كما هو مبين بالجدول (8) .

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات عينة الدراسة، والمتوسط النظري لبعد التدريس الجامعي، وقيمة(t) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.

المتغير	عدد الحالات	المتوسط	الانحراف	المتوسط	درجة الحرية	الدلالة	قيمة (t)

		الحسابي	المعياري	النظري		الإحصائية	
حرية التدريس الجامعي	198	24.20	3.08	18	197	0.00	28.36(*)

(*) قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α= 0.01

يتضح من الجدول (8) أن القيمة التائية قد بلغت (28.36) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α= 0.01 .

وقد يفسر ارتفاع مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لعينة الدراسة في مجال التدريس الجامعي ضمن سياقات التقاليد والأعراف الجامعية الراسخة التي مكنت أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي من الدفاع عن حرياتهم في مجال التدريس الجامعي، ورفضهم المستمر للتدخل الخارجي في توجيه مساراتهم وممارستهم التدريسية.

إذ توجد قناعات متجذرة لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي قائمة على أهمية الدور المركزي للقسم الأكاديمي ومسؤوليته عن الأدوار والنشاطات التدريسية بوصفه الوحدة الأكاديمية المعنية بتحقيق وظائف الجامعة المحورية في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتنمية مفاهيم الزمالة المهنية، فعمليات النصح، والإرشاد، واللوم والتوجيه، والدعم والإسناد، وغيرها من أنماط التفاعل المتصلة بالأداء التدريسي تظل أمور يتم تداولها بين الزملاء داخل القسم الأكاديمي، أو إنها تأخذ طابعها الإجرائي بمبادرة من أعضائه على أقل تقدير، وقبل أي تدخل من قبل الوحدات الأعلى في هرم السلطة الأكاديمية .

- **البعد الرابع: المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي:**

لتحديد واقع مشاركة أعضاء هيأة التدريس بجامعة بنغازي في صناعة القرار الأكاديمي، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجاباتهم عن بعد المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي، وذلك كما هو مبين بالجدول (9) .

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة عن بعد المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي

المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حق المشاركة في تعيين أعضاء هيأة التدريس بالقسم الأكاديمي	4.22	0.94
حق المشاركة في اختيار المعيدين بالقسم الأكاديمي	4.20	0.93
حق المشاركة في صناعة القرارات الجامعية ذات العلاقة بالأدوار الأكاديمية	3.99	1.11
حق المشاركة في رسم سياسات الكلية	3.82	1.11
حق المشاركة في صياغة التعليمات واللوائح الجامعية	3.79	1.15

حق الاعتراض على قرارات الجامعة وسياساتها	3.67	1.06

يلاحظ من الجدول(9) أن أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي يشاركون بفاعلية في صناعة القرار الأكاديمي، وقد ظهر ذلك في صورة المشاركة في تعيين أعضاء هيأة التدريس واختيار المعيدين بالقسم الأكاديمي، وفي صناعة القرارات الجامعية ذات العلاقة بالأدوار الأكاديمية، وفي رسم سياسات الكلية التي يعمل بها عضو هيأة التدريس، والمساهمة في صياغة التعليمات واللوائح المنظمة للعمل الجامعي، فضلاً عن حقهم في الاعتراض على قرارات الجامعة وسياستها التي يرون أنها لا تخدم رؤية الجامعة ولا تمكنها من تحقيق أهدافها .

ولتحديد دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي عن بعد المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي والمتوسط النظري لفقرات هذا البعد، استخدم الاختبار التائي (t.test) وذلك كما هو موضح بالجدول(10) .

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات عينة الدراسة، والمتوسط النظري لبعد المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي، وقيمة (t) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	قيمة (t)
المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي	198	23.69	5.12	18	197	0.00	15.66(*)

(*) قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α= 0.01

يلاحظ من الجدول (10) أن القيمة التائية قد بلغت (15.66) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α= 0.01

وتعكس هذه النتيجة رغبة إدارة الجامعة في تعزيز المشاركة من خلال تمكين القسم الأكاديمي من مزاولة أدواره واختصاصاته بوصفه الوحدة الأكاديمية الأكثر قدرة على تحديد احتياجاته من أعضاء هيأة التدريس والمعيدين.

فضلاً عن ذلك فإن المعرفة موزعة بدرجات متفاوتة في جميع مستويات النظام الجامعي، الأمر الذي يتطلب إشراك أعضاء هيأة التدريس في صناعة القرارات الأكاديمية ورسم السياسات الجامعية، وتمكينهم من الاعتراض على قرارات الجامعة التي يرون بأنها لا تخدم رؤيتها وأهدافها، سواء تم ذلك في مجلس القسم أم في مجلس الكلية أو حتى من خلال الاجتماعات والمقابلات وتقديم التقارير والمذكرات بهدف تطوير بدائل مناسبة تؤسس لاتخاذ قرارات فاعلة ورشيدة .

وفي الصورة العامة يمكن التأكيد على تمتع أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي بجميع حقوقهم التي شملتها أداة القياس، والتي جاءت مرتبة حسب مستوى ممارستها، وتضمن ذلك حرية البحث العلمي، وحرية التعبير، والحرية في التدريس الجامعي، وحق المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي، حيث كانت المتوسطات الحسابية لاستجاباتهم عن الفقرات المكونة لهذه الأبعاد تفوق المتوسطات الفرضية لها، وبفروق معنوية لها دلالاتها الإحصائية القوية .

وبمراجعة الدراسات السابقة تبين أن هذه النتيجة اتفقت مع نتائج دراسة جوودل (Goodell, (2005 التي أكدت على وجود الضمانات اللازمة لممارسة أعضاء هيأة التدريس في جامعة فيرجينيا كومنولث Virginia Commonwealth university للحرية الأكاديمية في التدريس والبحث العلمي، ودراسة أحمد (2007) التي أظهرت تمتع أعضاء هيأة التدريس في الجامعات المصرية بحقوقهم الأكاديمية المتصلة بالتدريس والبحث العلمي، ودراسة أبو حيمد (2007) التي أكدت على تمتع أعضاء هيأة التدريس في الجامعات السعودية بالحرية الأكاديمية في مجالات اختيار موضوعات البحوث العلمية ونشرها، واختيار طرائق التدريس، ووضع مضامين المقررات التي يدرسها ضمن تخصصه الأكاديمي، والمشاركة في البرامج العلمية التي يعدها القسم الأكاديمي، والمساهمة في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع، ودراسة حمدان (2008) التي كشفت عن ممارسة أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الفلسطينية لأبعاد الحرية الأكاديمية وبمستويات مرتفعة، ودراسة الدوسري (2013) التي أشارت إلى تمتع أعضاء هيأة التدريس في جامعة أم القرى بالحرية الأكاديمية وإن كانت بمستويات متوسطة.

وفي المقابل اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الزيود (Zyoud, (2001 التي أكدت على وجود سيطرة وقيود خارجية أثرت على حرية التعبير، والنشر، والمشاركة في صناعة القرار لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأردنية، كما اختلفت مع نتائج دراسة بولاند (Boland, (2003 التي أظهرت وجود تدخلات خارجية أثرت على الحرية الأكاديمية والتعبير عن الرأي في المؤسسات التعليمية الأمريكية .

ويمكن تفسيرها هذا الاختلاف في ضوء السياقات والأوضاع والظروف السياسية، والتي قد توسع أو تعمل علي إضعاف مستويات الحرية الأكاديمية الممنوحة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، كما قد يعزى ذلك التباين إلى اختلاف التصورات عن مساحة الحرية الأكاديمية باختلاف المجتمعات، وخاصة تلك التي شهدت تحولات جذرية وعميقة وسعت ممكنات الحرية الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس فيها، فضلاً عن اختلاف الثقافة التنظيمية السائدة في مؤسسات التعليم العالي، وهذا التفسير يحظى بدعم واضح في النتائج التي توصل إليها ويرنر (Warner, (1999 والتي أشارت إلى وجود وجهات نظر وتصورات مختلفة عن الحرية الأكاديمية لدى عمداء، وأساتذة، وإداري جامعة فيرجينيا Virginia university وذلك نتيجة التباين الموجود في الثقافة التنظيمية والمجتمعية، ودراسة بولاند (2003) Boland, التي أكدت على أهمية الظروف السياسية بوصفها أحد أهم المتغيرات المؤثرة في مساحة الحرية الأكاديمية الممنوحة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي .

السؤال الثالث: ما مستوى ممارسة أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي لواجباتهم المهنية؟

لتحديد مستوى ممارسة أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي لأدوارهم وواجباتهم المهنية، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجاباتهم عن بعد واجبات أعضاء هيأة التدريس، وذلك كما هو موضح بالجدول (11) .

جدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة عن بعد واجبات أعضاء هيأة التدريس.

واجبات أعضاء هيأة التدريس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحافظة على مواعيد المحاضرات	4.44	0.93
تطوير محتوى المقررات الدراسية	4.42	0.95
التعاون مع الزملاء للرفع من مستوى الخدمات التربوية	4.38	0.86

اختيار موضوعات بحثية تخدم المجتمع المحلي	4.34	0.87
انجاز البحوث العلمية بمشاركة الزملاء	4.31	0.80
استخدام أساليب موضوعية في تقييم أعمال الطلبة	4.30	0.81
تطبيق أساليب تدريسية متنوعة لتنفيذ المنهاج	4.24	1.01
احترام آراء الطلبة وتقدير الفروق القائمة بينهم	4.17	0.87
تقديم أعمال النصح والاستشارة لمؤسسات المجتمع المحلي	4.15	0.89
المشاركة في النشاطات التطوعية لخدمة المجتمع المحلي	4.07	0.96
المشاركة في إلقاء المحاضرات التوعوية	4.01	0.90

يبين الجدول (11) قيام أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي بواجباتهم المهنية، وبمستويات تزيد عن المتوسط الفرضي لفقرات هذا البعد، وقد ظهر ذلك في عدة صور من بينها المحافظة على مواعيد المحاضرات، والمساهمة في تطوير محتوى المقررات الدراسية، والتعاون مع الزملاء بهدف الرفع من مستوى الخدمات التربوية التي تقدم للمتعلمين، وانجاز الأعمال البحثية المشتركة، واستخدام أساليب عادلة وموضوعية في تقييم الطلبة واحترام وجهات نظرهم الأكاديمية، وتنويع طرائق التدريس لتنفيذ المنهاج تكون قادرة على الاستجابة للفروق الفردية بين الطلبة في قدراتهم، واستعداداتهم وميولهم، فضلاً عن قيام أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي بتقديم أعمال النصح والاستشارة لمؤسسات المجتمع المحلي، والمشاركة في إنجاز المحاضرات التوعوية والنشاطات التطوعية لأغراض المساهمة في خدمة المجتمع المحلي والتي تعد أحد أهم الوظائف المحورية للجامعات المعاصرة.

ولاختبار دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي عن بعد الواجبات المهنية والمتوسط النظري لفقرات هذا البعد، استخدم الاختبار التائي (t.test) وذلك كما هو مبين بالجدول (12).

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات عينة الدراسة والمتوسط النظري لبعد الواجبات المهنية، وقيمة (t) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين .

المتغير	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	قيمة (t)
الواجبات المهنية	198	46.92	7.08	33	197	0.00	27.67(*)

(*) قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α= 0.01

يوضح الجدول (12) أن القيمة التائية قد بلغت (27.67) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α= 0.01 .

وتعكس هذه النتيجة قيام أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي بواجباتهم المهنية وبمستويات تفوق المستويات المفترضة لممارستها حيث تطابقت مفاهيم ومعتقدات أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي عن الحرية الأكاديمية مع ما يقومون به من ممارسات، وقد يفسر ذلك في ضوء المراحل المرتفعة للنضج المهني لعينة الدراسة، وإحساسهم العميق بالحرية الأكاديمية المرتبطة بالمسؤولية المهنية أثناء ممارستهم للنشاطات الأكاديمية والخدمية داخل الجامعة وخارجها، كما يعكس المستويات الرفيعة للشعور

بالواجب وجسامة المسؤولية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية ودورهم في متابعة تلك النشاطات من خلال ممارسة استراتيجيات القوة (مع) بدلاً من استخدام أساليب القوة (على)، ودعم المشاركة، والتمكين، ومبادئ الزمالة المهنية، وهذا ما ذهب إليه أحمد (2007) عندما أكد على قيام أعضاء هيأة التدريس في الجامعات المصرية بواجباتهم المهنية، وما توصلت إليه دراسة الدوسري (2013) التي كشفت عن وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تمتع أعضاء هيأة التدريس في جامعة أم القرى بالحرية الأكاديمية وإبداعاتهم المهنية، وذلك بالرغم من أن واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لعينة الدراسة كان بمستويات متوسطة.

السؤال الرابع: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين واقع الحقوق الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي وممارستهم لواجباتهم المهنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم معامل ارتباط بيرسون وذلك كما هو موضح بالجدول (13) .

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن بعدي الحقوق الأكاديمية والواجبات المهنية، وقيمة معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرين.

المتغير	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية	قيمة معامل الارتباط
الحقوق الأكاديمية	198	98.36	12.96	0.05	0.84 (*)
الواجبات المهنية	198	46.92	7.08		

(*) قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α= 0.05

يلاحظ من الجدول (13) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين واقع الحقوق الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي وبين ممارستهم لواجباتهم المهنية قد بلغ (0.84) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α= 0.05 على نحو يمكن التأكيد معه على أن تمتع أعضاء هيأة التدريس في جامعة بنغازي بحقوقهم الأكاديمية في مجالات البحث العلمي، وحرية التعبير، والحرية في التدريس الجامعي، والمشاركة في صناعة القرار الأكاديمي له علاقة ارتباطية موجبة بممارستهم وقيامهم بأدوارهم وواجباتهم المهنية في الأبعاد ذاتها من خلال تنفيذ المنهاج وتحسين التدريس، وانجاز البحوث العلمية المشتركة، وتطوير المعرفة ونشرها، فضلاً عن علاقتها بالشعور بالمسؤولية، وتنمية ثقافة الزمالة المهنية، وممارسة النشاطات التطوعية لصالح الجامعة والمجتمع، وتقديم أعمال النصح والاستشارة لمؤسساته المختلفة .

توصيات الدراسة ومقترحاتها

بعد مراجعة الأدب النظري، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات، والتي يجب أخذها في الاعتبار لتطوير العمل الأكاديمي في الجامعات الليبية، ومن بين هذه التوصيات ما يلي :

- إجراء دراسات موسعة عن واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الليبية، وتحديد علاقتها ببعض المتغيرات الشخصية كالنوع، والمؤهل العلمي، والخبرة المهنية لعضو هيأة التدريس، فضلاً عن تحديد

علاقتها ببعض المتغيرات التنظيمية كالمناخ التنظيمي، والولاء والرضا المهني، وأنماط القيادة الأكاديمية، والإبداع والأداء التنظيمي .

- توسيع نطاق الدراسة والبحث لتشمل الحرية الأكاديمية لبقية أعضاء المجتمع الفكري كالإداريين، والطلبة في الجامعات الليبية، وإجراء دراسات أخرى تكشف عن معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الليبية.

وبناء على هذه التوصيات يمكن تقديم المقترحات التالية:

- العمل على تشكيل لجان أكاديمية مختصة تدرس إمكانية وسبل إعداد دستور أكاديمي أو ميثاق شرف مهني يأخذ في اعتباره مفاهيم الحرية الأكاديمية ومضامينها وحدودها كما وردت في العهود والمواثيق الدولية .
- تطوير معايير وطنية لقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات الليبية تأخذ في اعتبارها التغيرات السياسية والاجتماعية الراهنة، والعمل على إعادة النظر في الوضع المهني لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، من خلال إعادة نظام التثبيت في الخدمة الجامعية.
- إقامة المؤتمرات العلمية، والندوات، وورش العمل الثقافية التي من شأنها أن تنشر الوعي بين كافة أعضاء المجتمع الأكاديمي بمفاهيم الحرية الأكاديمية وحدودها.
- إنشاء الجمعيات والروابط المهنية التي ترصد الانتهاكات الخطيرة للحرية الأكاديمية، والتي تدافع عن استقلالية مؤسسات التعليم العالي، وحقوق المجتمع الفكري في الجامعات الليبية .
- العمل على تحديث منظومة تشريعات التعليم العالي في ليبيا في ضوء المبادئ الأساسية للحرية الأكاديمية، وإشاعة مبدأ الحصانة الأكاديمية وإقرارها في منظومة التشريعات الوطنية، وتفعيل دور نقابات أعضاء هيأة التدريس بوصفها أحد أهم ضمانات صيانة أبعاد الحرية الأكاديمية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي .

المصادر:

- أبو حيمد، ندى عبد الرحمن عبد العزيز (2007). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية: دراسة ميدانية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

أحمد ، محمد عبد الرؤوف علي (2007). دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التربية ، جامعة عين شمس.

- أومليل ،علي (1994) .الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية. في :علي أومليل وآخرون ، **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية** . (ط1) . (ص:9-22) . عمان : منتدى الفكر العربي .

- حمدان ، دانا لطفي (2008) . العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيأة التدريسية في الجامعات الفلسطينية . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

- حوالة ، سهير محمد (2012) . الحرية الأكاديمية لمعلم التعليم العام والإبداع : رؤية للحوار . **مجلة العلوم التربوية** ، 1 (4) ، 5-25.

- الدوسري ، أشواق محمد (2013) . الحرية الأكاديمية لأعضاء هيأة التدريس بجامعة أم القرى وعلاقتها بالإبداع . **رسالة ماجستير غير منشورة** ،كلية التربية، جامعة أم القرى.

- الصاوي ، محمد وجيه وبستان ، أحمد عبد الباقي (1999) . **دراسات في التعليم العالي المعاصر** . (ط1) .الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

- الظفيري ، محمد دهيم والعازمي ، مزنة سعد (2013) . درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها . **مجلة العلوم التربوية والنفسية** ، 14 (3) ، 95-127.

- طناش ، سلامة (1995) . مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعة الأردنية . **دراسات : العلوم الإنسانية** ، 22 (5) ،175- 199 .

- الطويل ، هاني عبد الرحمن صالح (2001) . **الإدارة التعليمية : مفاهيم وآفاق** .(ط2) . عمان : دار وائل للطباعة والنشر.

- عبد الدائم ، عبد الله (1978)، **التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين** . (ط3) ، بيروت: دار العلم للملايين.

- الغريب ، شبل بدران (2012). الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية . **مجلة كلية التربية** ، 22 (1) ، 23- 95.

- القرني ، علي بن سعد (2009) . الحرية الأكاديمية : المنطلقات القانونية والضوابط . **مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي** ، جامعة طيبة ، المملكة العربية السعودية .

- الكندري ، محمد طالب والشاهين ، غانم عبد الله والأحمد ، عدنان سليمان (2011) . مدركات الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس في كليات الهيأة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب : دراسة ميدانية بكليات الهيأة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت . **مجلة العلوم التربوية** ، 1 (2) 67-107.

- الكندري ، نبيلة يوسف (2013) . فرص الحرية الأكاديمية المتاحة للطلبة في جامعة الكويت . **مجلةالعلوم التربوية** ، (2) 81- 105.

- محافظة ، علي (1994) . الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية . في : علي أوملیل وآخرون ، **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية** . (ط1) . (ص :23-33) . عمان : منتدى الفكر العربي .

- هادي، رياض عزيز (2010). الجامعات : النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية – الاستقلالية . **مركز التطوير والتعليم المستمر بجامعة بغداد : سلسلة ثقافية جامعية** ، 2 (2) ،27-65.

- Altbach, Philip (2001), Academic freedom: International realities and challenges.**Higher Education**,(41), 205-219.

-Boland, Mary, (2003) ,**Academic Freedom and Struggle for the subjectof composition** , A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at University of Rocheter.

- Goodell, Zachary(2005),Faculty Perceptions of Academic Freedom ata Metropolitan University. A case study . **A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Commonwealth University**.

- Grubiak, Michael(1996),Comparison of Washington State community college faculty and administrators' opinions and beliefs on academic freedom and tenure. **A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy atWashingtonUniversity**.

- Vrielinka ,Jogchum et al (2011), Academic Freedom as a Fundamental Right.**Procedia Social and Behavioral Sciences**,(13), 117–141.

- Warner, David (1999), Opinions of Administrators, Faculty, and Students Regarding Academic Freedom and Student Artistic Expression. **A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy atVirginia University**.

–Zyoud, Mohammad SayelNasrallah (2001), Academic Freedom: the independence of the university and the admission policy in public Jordanian. **A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at University of Nottingham**.